مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٦ العدد ١(١٥٧-١٨٢) أكتوبر ٢٠٢٣
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

مالي: قراءة تقييمية لدور الإتحاد الأفريقي في بناء السلم والأمن في أفريقيا

حفني محارب أمين[١]

[١]قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص

تناولت الدراسة موضوع مالي: قراءة تقييمية لدور الاتحاد الأفريقي في بناء السلم والأمن في أفريقيا، وتكونت الدراسة من ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول مظاهر الأزمة في مالي وكان من أسبابها التوترات العرقية والأمنية في مالي، واقصاء الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال في مالي لقبائل الشمال المالي، وكذلك التغلغل الفرنسي وظهور الجماعات المسلحة والجهادية، تناول المطلب الثاني: دور الاتحاد الأفريقي في الأزمة في مالي من خلال دوره قبل العملية الدولية بقيادة أفريقية (أفسيما)، وبعدها، ثم تناول المطلب الثالث تقييم لهذا الدور من خلال عرضا لإنجازاته واخفاقاته والتحديات التي واجهت هذا الدور، مثل التحديات الامنية والسياسية، والتدخلات الخارجية، وبالإضافة الى ضعف قدرات الاتحاد الأفريقي المالية واللوجستية، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستعمار الفرنسي وهو سبب من الأسباب الرئيسية في الأزمة في مالي حيث فرق بين الشمال والجنوب وقلب معادلات الأوضاع السياسية والاجتماعية ونقل مركز الحكم من الشمال والوسط إلى الجنوب، وفرق بين الأفارقة والطوارق.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأفريقي، الاستعمار، السلم والأمن

مقدمة

جمهورية مالي: دولة حبيسة في غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا في الغرب، تزيد مساحتها عن ١,٢٤٠,٠٠٠كم٢ويبلغ عدد سكانها ١٤,٥مليون نسمة عاصمتها باماكو، تتكون مالي من ثماني أقاليم وحدوده الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش فيها أغلبية السكان ويمر بها نهر النيجر والسنغال. يعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وصيد الأسماك ويوجد بها موارد طبيعية مثل الذهب واليورانيوم والملح (١).

(١)هيئة التحرير(معد)، "ملف دولة: جمهورية مالي"، **مجلة الراصد**، الجزائر: مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٤، ٢٠١٣م ص ١١٩ وما بعدها.

تتسم الأزمة في مالي بإشكالات عديدة ومتداخلة، مثل: فشل التحديث والاندماج الوطني بين مختلف المكونات الوطنية، وتعطل مشاريع التنمية بالإضافة إلى الفقر والنمو الديموغرافيا المتسارع، والانقسامات العرقية، والإهمال من قبل الحكومات المركزية، لتأثيرات النفوذ الأجنبي، واستراتيجيات السيطرة والتحكم التي تنتهجها القوي الاستعمارية، والتي تشكل أكبر تهديد للمنطقة واستقلالية قرارها السياسي والاقتصادي، عبر دعم واسناد أنظمة ديكتاتورية حينا، واغراقها في الفوضى والتناحر أحايين أخرى.

مشكلة البحث: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: هل استطاع الاتحاد الأفريقي في التوصل لبناء السلم والأمن في مالي، والتعامل مع مختلف التعقيدات الأمنية والسياسية التي تواجه مالي، وما هي التحديات التي تواجه.

تساؤلات الدراسة: انطلاقا من المشكلة البحثية المطروحة، فان دراسة دور الاتحاد الأفريقي في بناء السلم والأمن تثير العديد من التساؤلات وهي:

١) ما هي حدود دور الاستعمار الفرنسي في الأزمة في مالي؟

٢) ما هي الأسباب التي أدت إلى تطور الأزمة في مالي؟

٣) ما هي المعوقات التي واجهت عمل الاتحاد الأفريقي في التوصل لبناء السلم والأمن في الأزمة في مالي؟

٤) هل تم التوصل إلى الفعالية المرجوة في تسوية وبناء السلم والأمن في مالي؟

منهجية الدراسة: اعتمدت دراسة موضوع دور الاتحاد الأفريقي في بناء السلم والأمن في القارة الأفريقية على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وذلك لفهم التسلسل الزمني للازمة في مالي والأسباب المؤدية لها ودور الاستعمار الفرنسي في الأزمة في مالي، **ومنهج تحليل النظم:** حيث يساعد الباحث في جمع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحث ولفت الانتباه إلى مشكلات هامة للبحث من قبيل: ما هي أغراض النظام السياسي، وما هي الوحدات المكونة للنظام، وكيف يتعامل النظام مع البيئة، وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض.

فرضية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أنه توجد علاقة عكسية بين زيادة النزاعات الإقليمية في أفريقيا، وفاعلية الاتحاد الأفريقي في حل مشكلات الأمن والسلم الأفريقي.

المطلب الأول

مظاهر الأزمة في مالي

تعود جذور أزمة الحكم في جمهورية مالي إلى أسباب عديدة، مرتبطة معظمها بتفاعلات الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى التوترات العرقية في مالي، والذي أخذ بعدا خطيرا إثر تصاعد خلافات حادة بين بعض

القوميات الأفريقية في البلد، واقصـــاء الأنظمة الحاكمة في مالي للشـــماليين، وظهور الجماعات المســـلحة والجماعات الجهادية.

أولا: التوترات العرقية والإثنية في مالي

التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ اسـتقلال مالي في عام ١٩٦٠م؛ عزز الشـعور بعدم الانتماء لدي الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى مثل الفلان في الشـــمال، التي أصـــبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، فالدولة بالنســـبة إليهم ليســـت ســـوي إثنية البومبارا المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد، ولم تفشل دولة مالي في

تحقيق التنمية الاقتصـادية المتوازنة بين أقاليمها فحسـب، بل فشـلت فشـلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة تقوم على أساس مبدأ المواطنة، وتتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية [١].

كشـفت الدراسـة التي أصـدرتها منظمة أوكسـفام في أكتوبر ٢٠١٣م، أن الصـراع الذي نشـب في عامي ٢٠١٢م،٢٠١٣م، قوض العلاقات الاجتماعية بشـــكل أكثر عمقا من أي أعمال عنف ســـابقة، وأكد ســـتيف كوكبرن، مدير سياسـات وحملات أوكسـفام في غرب أفريقيا، أن " هناك شـعورا عاما بأن تدهورا كبيرا قد أصـاب العلاقات الاجتماعية. وهناك شـعور بالخوف الشـديد من العودة إلى الديار"، وأشـارت أوكسـفام إلى أنه ينظر إلى الفقر المتفشـــي منذ فترة طويلة، والفســـاد والغضـــب بســـبب التخلف والتهميش والظلم في شـــمال مالي على أنها العوامل التي تقوض العلاقات الاجتماعية، وأضـاف المشـاركين في الدراسـة وأعربوا عن عدم إيمانهم بمؤسـسـات الدولة، وذكر ٦٠٪ منهم في اســـتطلاع الرأي، أن ســـبب ســـوء العلاقات الاجتماعية يرجع للجماعات العرقية، وليس الأفراد [٢].

وفي العام ٢٠٢٠م قتل ٤٣ مدنيا أغلبهم نســاء وأطفال في هجمات مســلحة تعرضــت لها قرى وســط مالي، وأعلنت الحكومة المالية أنها أمرت بفتح تحقيق في الهجمات التي وقعت في قريتي وســـط البلاد، بعد توجيه اتهامات للجيش المالي بالتورط في الهجمات التي اســتهدفت قبائل الفولاني، وقال أحد الشــهود العيان أن

---

[١]سيد أعمر بن شيخنا، أزمة مالي: الأسباب والتداعيات، بحث منشور في كتاب **مالي عودة الاستعمار القديم** ، لمجموعة باحثين،(قطر: منتدي العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولي، ٢٠١٤م)، ص ٧٩ وما بعدها.

[٢]إيرين، تفاقم التوترات العرقية بسبب الصراع في مالي،

IRIN (Arabic), October 24, 2013 Thursday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:59ND-G1V1-F11P-X42T-00000-00&context=1516831.

المهاجمين كانوا يرتدون زيا عسكريا موحدا، وبحوزتهم شاحنات عسكرية حاصرت القرى قبل استهداف السوق الذي يرتاده أفراد قبائل الفولاني [١].

ثانيا: إقصاء الحكومات المالية المتعاقبة بعد الاستقلال لقبائل الشمال المالي

١) البداية مع الرئيس موديبو كيتا الفترة (١٩٦٠م- ١٩٦٨م).

تبني الفكر الاشتراكي وأعلن نظام الحزب الواحد، وأنشأ فرقا أمنية لترويع المخالفين، وقمع بكل قسوة حركة الاحتجاج السياسي التي عبر عنها سكان الشمال المالي؛ مما دمر العلاقة بين الشمال والجنوب، وأرسى شعورا متناميا بالغبن والإكراه في وقت مبكر من عمر دولة الاستقلال. بالإضافة إلى دوره في الحد من تكوين طبقة سياسية قادرة على مواجهة التحديات السياسية والإستراتيجية التي تواجه الدولة [٢].

٢) الرئيس موسي تراوري في الفترة (١٩٦٨م- ١٩٩١م)

تولى الحكم بالانقلاب علي الرئيس موديبو كيتا، وسار علي دربه وتبنى الحزب الواحد بزعامته، ولم ينجح الرئيس موسي تراوري طوال فترة حكمه في تطوير مالي في أي مستوى من المستويات[٣]، وفشلت في تحقيق ابسط مؤشرات التنمية والاندماج الوطني، واقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، بل أصر علي كبت الحريات والزج بالمعارضين في السجون، بالإضافة إلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب، وشعور الشمال" أزواد" بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية علي حساب إقليمهم، حيث ما زال معظم سكان أزواد لا تحظى بأي اهتمام من قبل الدولة المالية في قطاعات حيوية، مثل الصحة والتعليم، أو التوظيف في مؤسسات الدولة المختلفة؛ مما لجا الكثير من السر الأزوادية إلى الهجرة إلى الدول المجاورة.

٣) الرئيس الفا عمر كوناري الفترة (١٩٩٢م- ٢٠٠٢م)

نتيجة حالة الإقصاء التي عانى منها ازواد الشمال، أعلنوا التمرد على الحكومة في باماكو مستفيدين من انتهاء (الحرب الليبية – التشادية)، وعودة الشباب الازوادي الذي كان يقاتل إلى جانب ليبيا طيلة سنوات الحرب مع تشاد، بالإضافة إلى مظاهرات في العاصمة باماكو تطالب بالديمقراطية وانهاء الحزب الواحد. مما دفع الجنرال آمادوتوماني توري بالانقلاب علي الرئيس موسي تراوري، وارساء نظام تعددي ودستور جديد،

---

[١]نواكشوط: الشيخ محمد ,هجمات إرهابية تودي بحياة ٤٣ مدنيا وسط مالي،

AsharqAlawsat (Arabic), June 9, 2020 Tuesday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:603C-6PJ1-F11P-X388-00000-00&context=1516831.

[٢]سيد أعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص ٧٧ وما بعدها.

[٣]مادي إبراهيم كانتي، **"الأمة السياسية في مالي منذ مارس ٢٠١٢م"، أفاق أفريقية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة أفاق أفريقية، العدد ٣٦، ٢٠١٣م، ص ٦.

وكضـــمان لجدية التعهدات أعلن عدم ترشـــحه في الانتخابات الرئاســـية، الانتخابات وبالفعل أجريت وفاز فيها الرئيس الفا عمر كوناري [١].

علي الرغم من أن فترة الرئيس الفا عمر كوناري أستاذ التاريخ في جامعة باماكو قد أدخلت مالي عصر الديمقراطية التعددية من أوسع الأبواب، وصياغة دستور ١٩٩٢م، وتحرير المؤسسات السياسية والأحزاب وزيادة المشاركة في العملية السياسية، والمجتمع المدني، وكانت قضية الطوارق في أجندة اهتمامات الرئيس، وتم توقيع اتفاقية بين الحكومة والطوارق أبريل ١٩٩٣م، ومنح الشمال درجة أكبر من الاستقلال، وزيادة الموارد المخصصة لها، لكن الطوارق عارضوا الحكم المركزي وطالبوا بالحكم الذاتي، الآمر الذي أحدث صدامات مع الجيش [٢].

لكنها فشلت في إنهاء سياسات التهميش وتمتع الأقليات العرقية لا سيما في الشمال بحقوقها الثقافية والسياسية، وكانت المفاجأة الصاعقة هي خروج تسريبات تفيد أن الرئيس كوناري وقع اتفاق سري مع الجنرال الانقلابيآمادوتوماني توري علي تسهيل ظفره بالسلطة في انتخابات عام ١٩٩٢م الرئاسية، مقابل إعادتها إليه بعد انتهاء مأموريته الرئاسية عام ٢٠٠٢م؛ حيث سلم الرئيس كوناري السلطة للجنرال المنتخب أمادو توماني، وبذلك لم تحقق التجربة الديمقراطية المالية حســـب المراقبين تداولا ســـلميا حقيقيا للســـلطة بين الأحزاب المالية ذات المشاريع المجتمعية، ولم تنجح في تقليم أظافر المؤسسة العسكرية واخراجها من المشهد السياسي في باماكو.

٤) الرئيس آمادوتوماني توري الفترة (٢٠٠٢م- ٢٠١٢م).

ساهمت عودة توري إلى السلطة في ممارسة الفساد والتسلط، وافراغ الديمقراطية المالية من أي محتوي إيجابي، وتجاهل توري لمطالب الطوارق بجانب اشـــتعال أزمة الطوارق في النيجر، حيث في ٢٠٠٧م شـــكل الطوارق في النيجر حركة العدالة النايجرية التي حملت الســـلاح، وأعلنت التمرد على حكومة النيجر بعد تدمير مراعيهم واســـتغلال حقول اليورانيوم، وعدم اســـتفادتهم كمجموعات محلية من تلك الثروة. وتبع ذلك وقوع بعض الهجمات علي الجيش الحكومي والمنشـــئات في مالي، إلا أن التحول المهم جاء بعد أن كون الطوارق في مالي الجبهة القومية لتحرير الازواد في ٢٠١٠م، التي تطالب بحق تقرير المصير للطوارق [٣].

نتيجة لأعمال القتال وانعدام الأمن في مالي منذ مارس ٢٠١٢م، نزح حوالي ٢٣٠ ألف شخص، وأعلن برنامج الأغذية العالمي أن الصـــراع في شـــمال مالي أدي إلى نزوح واســـع داخل البلاد والى البلدان المجاورة، مشردا حوالي نصف مليون شخص وواضعا الضغط على المجتمعات المضيفة الضعيفة التي لا تزال تتعافي من

---

[١]سيد أعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص ٨١ وما بعدها.

[٢]مادي إبراهيم كانتي، "الأمة السياسية في مالي منذ مارس ٢٠١٢م"،مرجع سابق، ص ٦.

[٣]سعاد سالم المهدوي، **دور الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الحقوق، ٢٠١٤م ص ٢٧٦ وما بعدها.

الجفاف، وصعوبة وصول الأغذية إلى شمال البلاد، ومع ذلك تمكن برنامج الأغذية العالمي، من خلال شركائه، من نقل المساعدات الطارئة ل- ٢٧٠- ألف شخص متضرر في الشمال، بمن فيهم ٧٠ ألف مشرد داخليا [١].

٥) الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا الفترة (٢٠١٣م – حتى ١٩ أغسطس ٢٠٢٠م)

فشـــل نظام الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا في التعامل مع التيارات والجماعات المســـلحة : فمنذ عام ٢٠١٢م تنتشـــر التيارات المســـلحة وعلى رأســـها تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة، وغيرها من التيارات والحركات المســـلحة، والتي أصـــبحت تشـــكل خطرا أمنيا على البلاد؛ حيث تقوم تلك الجماعات بعمليات خطف للســـكان وطلب فدية من ذويهم، وكذلك تقوم بعمليات اغتيال لقوات الجيش والشرطة، بالإضافة إلى معاركها المستمرة مع القوات الأجنبية، كما أنها امتدت إلى وســـط وجنوب البلاد بعد أن كانت متركزة في الشـــمال، كما أنها تقوم بمهاجمة المدارس الحكومية، ومهاجمة المقرات الانتخابية لمنع الانتخابات المختلفة، كما أنها قامت بهدم وتدمير العديد من الآثار وكنوز التراث العالمي في مالي، وخاصـة في الشـمال؛ حيث قامت بهدم نصـب الاسـتقلال في تمبكتو، وكذلك قامت بهدم المقابر والأضـرحة القديمة، كما هدمت مسـجد يعود للقرن ١٥ بسـبب وجود قبور فيه، كما تقوم تلك الجماعات بمهاجمة السياح الأجانب، ومهاجمة الفنادق المقيمين فيها[٢].

كما انه اسـتطاع الفوز لفترة ثانية في انتخابات الرئاسـة ٢٠١٨م، بجولة الإعادة أمام منافسـه صـوميلا سيسـي، وان كان البعض يشكك في نزاهة هذه الانتخابات. ومنذ توليه السلطة لم يستطع أن يقدم حلولا لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهو ما جعل الحراك الثوري يدرك أن وجود هذا النظام أصبح فاقدا للشـــرعية، ووجوده خطر على مالي، وأنه لا يمتلك شـــيئا لتقديمه للبلاد، في يوم الجمعة ٥ يونيو ٢٠٢٠م احتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في ساحة الاستقلال في باماكو عاصمة مالي؛ وذلك استجابة لدعوات التظاهر التي أطلقها تحالف يجمع بين القوى السـياسـية والدينية والمجتمع المدني، وعلى رأس هذا التحالف تأتي دعوة" تنســـيق الحركات والجمعيات والمتعاطفين مع الإمام محمود ديكو"، رئيس المجلس الأعلى للمســـلمين في مالي ســـابقا، والذي يعد من أهم الزعامات الدينية والســـياســـية في مالي، وقد احتشـــد المتظاهرون في ســـاحة

---

[١]ثلاثون ألف شخص نزحوا بسبب الصراع في مالي،

UPI Arabic News Service, January 15, 2013 Tuesday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:57JP-MPT1-F11P-X2S6-00000-00&context=1516831.

[2]Mali Islamists bulldoze historical monument in Timbuktu, 28/10/2012m, **at** available https://middle-east-online.com.

الاستقلال والشوارع المحيطة بها؛ وذلك للمطالبة باستقالة الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، واسقاط نظامه الحاكم الذي فشل في إدارة الأزمات المتعددة الأبعاد في البلاد منذ وصوله إلى سدة الحكم في عام ٢٠١٣م[١].

٦) الفترة من ١٩ أغسطس ٢٠٢٠م – وحتى العام ٢٠٢١م

جاءت الأحداث العسكرية الأخيرة بعد سلسلة من الاحتجاجات على حكم الرئيس إبراهيم كيتا، واستمرار لرفض نتائج إعادة انتخابه رئيسا للبلاد في ٢٠١٨م، من قبل المعارضة وحركة ٥ يونيو وعدد من المستقلين، وكذلك رفضا لنتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب الرئيس، بالإضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية، وتدهور الوضع الأمني، وعجز حكومته عن وقف العنف في البلاد.

تصدر الحملة العسكرية الأخيرة مجموعة من الضباط الذين تلقوا تدريبات على أيدي القوات الأمريكية والروسية، أبرزهم العقيد آسيمي غويتا الذي أعلن تنصيب نفسه رئيسا للمجلس العسكري الحاكم، والعقيد إسماعيل واغي، نائب رئيس أركان القوات الجوية والمتحدث باسم الضباط والعقيد مالك دياو، رئيس الفرقة العسكرية الثالثة في كاتي، وساديو كامارا، وهو عقيد بالجيش وقد عاد مؤخرا من روسيا، حيث استغل هؤلاء الضباط حالة الغضب في الشارع المالي تجاه السلطة الفاسدة، وربما كان بعضهم على تنسيق مع أقطاب المعارضة، وأن البدايات بالنسبة للجيش غالبا ما تكون وردية في شعاراتها، وتوافقية في تعاطيها مع الطيف السياسي ذي الوزن الشعبي، قبل أن تنتقل بعد ذلك إلى المصالح الضيقة للنخبة الحاكمة بعد أن تستتب لها السلطة[٢].

قرر المجلس العسكري الذي تشكل بعد الانقلابات في مالي تعيين العقيد السابق المتقاعد باه نداو رئيسا مؤقتا للدولة خلال مرحلتها الانتقالية وذلك بعد الضغط من جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على المجلس العسكري من أجل تعيين فوري لشخصيات مدنية في الحكم [٣].

ثالثا: التغلغل الفرنسي في مالي

---

[١]محمد الجزار، الحراك الثوري في مالي دراسةتحليله لحراك ٥ يونيو ٢٠٢٠م، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨م، **تقدير موقف، قراءات أفريقية**، متاح من خلال شبكة الانترنت، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/١م، الرابط
https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-

[٢] "أحداث مالي الدوافع والمآلات"، **تقدير موقف**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل، ص ص ٣-٥.

[٣] تعيين وزير الدفاع السابق رئيسا انتقاليا في مالي، فرانس ٢٤، منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٢م، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٦م، متاح من خلال الرابط:
https://www.france24.com/ar/20200921-%d8%aa%d8%b9%d9%8a%d9%8a%d9%8

قلب الاستعمار الفرنسي معادلات الأوضاع السياسية والاجتماعية في ما سماه بالسودان الفرنسي حيث نقل مركز الحكم من الشمال والوسط إلى الجنوب.حيث كانت مالي تحكم من تمبكتو وقاو في ازواد خلال فترات حكم مالي القديمة والسنغاي، وحكمت قبل ذلك من كومبي صالح في موريتانيا خلال فترة حكم غانا الدولة الأقدم في المجال المالي، وبقي الأمر علي هذا الحال خلال فترة حكم الباشـــاوات المغاربة الذين حكموا المنطقة بعد الغزو السعدي ل تمبكتو عام ١٥٩١م. ومن التداعيات الخطيرة للصدام العنيف الذي عرفته مالي أواسط القرن التاسع عشر، عندما زحف الحاج عمر الفوتي (١٨٦٤م) من بلاد فوتا علي ضفاف نهر السنغال بجيش جرار، مسقطا جميع الإمارات الوثنية البمبارية في الجنوب والغرب المالي، واجتياحه لدولة ماسينا الإسلامية والسيطرة علي عاصمتها حمد الله، واعدام سلطانها أحمدو الثالث، وتطلعه نحو السيطرة علي أزواد[١].

وكان من نتائج موقف أحمد البكاي زعيم الازوادين حشد جميع الطاقات لإيقاف سلسلة انتصارات الحاج عمر وتقويض كل ما أنجزه.وترتب علي ذلك التأسيس لعلاقة صراعية عنيفة بين المكونات المالية المختلفة، وتدمير القوي الإسلامية المحلية، وسقوط مالي لقمة سائغة في يد طلائع الاستعمار الفرنسي الرابطة في سان لويس بالسنغال، والذي قدم نفسه للمجتمعات الوثنية السابقة والحديثة العهد بالإسلام في الجنوب والغرب المالي، في صورة المنقذ والضامن لمصالحها السياسية والاقتصادية، وهو ما انعكس علي التوجهات الإدارية والثقافية الاستعمارية، حيث تم التمكين في دولة مالي الحديثة لنخب ومكونات وجهات بعينها، فيما كان التهميش والإقصاء من نصيب جهات ومناطق أخرى، لاسيما تلك التي كانت صانعة الفعل الحضاري في تاريخ مالي خلال القرون الماضية.

رابعا: ظهور الجماعات المسلحة الانفصالية والجماعات الجهادية في مالي

يرجع السبب في ظهور حركات في المناطق الشمالية المطالبة بحقوق شعوب هذه المنطقة، هو تدهور الأوضاع الاجتماعية والإنسانية في مالي وكثرة الانقلابات العسكرية ونتيجة لتهميش بعض المناطق في الشمال، فتشكلت هذه الجبهات للوقف ضد النظام والدفاع عن حقوق المهمشين في هذه المناطق.

أولا: الحركات المسلحة الانفصالية

١) الحركة الوطنية لتحرير أزواد

هي حركة عسكرية وسياسية أسسها الطوارق في إقليم شمال مالي، وتسعي إلى إقامة دولة أزواد المستقلة، وتتكون الحركة من الطوارق الذين قاتلوا سابقا في ليبيا في الجانبين، (كتائب القذافي والمجلس الوطني الانتقالي)، ثم عادوا بعد الحرب الليبية عام ٢٠١١م الي مالي، وقد أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد رسميا

[١]سيد أعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص ٧٥ وما بعدها.

في ٦ أبريل ٢٠١٢م، استقلال دولة الازواد شمال مالي بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس آمادوتوماني توري، بيد أن الظهور القوي للحركة الوطنية غداة انطلاق الحرب بدأ يتراجع شيئا فشيئا، لصالح حركة أنصار الدين ذات التوجه السلفي الجهادي، حيث أعلن عدد من قادة الحركة الوطنية انضمامهم لحركة أنصار الدين، والتي سيطرت علي شمال مالي بنهاية عام ٢٠١٢م[١].

ثانيا: الحركات الجهادية في مالي

١) حركة أنصار الدين

تعد حركة أنصار الدين حركة شعبية سلفية أسسها الزعيم أياد آغغالى وهو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل الايفوغاس الطوارقية، قاد تمرد الطوارق ضد الحكومة المالية خلال تسعينات القرن الماضي، وبعد توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق عام ١٩٩٢م عمل قنصلا عاما لجمهورية مالي في جدة بالسعودية، وقد توسط عام ٢٠٠٣م في تحرير رهائن غربيين كانوا مختطفين لدي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لكنه اعتنق فيما بعد التوجه السلفي الجهادي، ومع سقوط النظام الليبي عاد إلى أزواد، واتخذ من سلسلة جبال أغارغار المتاخمة لكيدال مقرا له، وبدأ تجميع المقاتلين الطوارق، والسعي لتطبيق أهدافها المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية علي كل أجزاء مالي، لكنها لا تطالب باستقلال شمال مالي[٢].

وسيطرت جماعة أنصار الدين علي مدينة تمبكتو وهدمت أضرحة الصوفية، وبعد التدخل الفرنسي في شمال مالي ٢٠١٢م، تعهدت بمواصلة المعارك ضد الجيش الفرنسي والجيوش الأفريقية المشاركة معه، وفي مارس ٢٠١٣م، أدرجت الولايات المتحدة حركة أنصار الدين علي قائمة المنظمات الإرهابية، وحظرت على المواطنين الأميركيين الاتصال بها بأي صورة، كما صنفت في فبراير ٢٠١٣م، زعيم الجماعة اياد آغغالى زعيما إرهابيا [٣].

٢) تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

يعتبر تنظيم القاعدة الذي وصل إلى المنطقة ٢٠٠٣م، علي يد أمير كتيبة الملثمين مختار بالمختار الملقب " الأعور" أرسخ التنظيمات السلفية من حيث القدم في الصحراء الكبرى عموما ومنطقة أزواد خاصة، وقد تمكن من استقطاب الكثيرين هناك رغبا ورهبا، حيث كانت يده تطال خصومه في المنطقة تصفية واختطافا،

---

[١]غادة كمال محمود سيد، **مكافحة الإرهاب في أفريقيا علي ضوء الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والممارسات الدولية تجاه الظاهرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية، ٢٠١٨م، ص ١١٢ وما بعدها.

[٢]محمد عبد الحافظ، خريطة التنظيمات الوطنية والإسلامية في أزواد، بحث منشور في كتاب **مالي عودة الاستعمار القديم** ، لمجموعة باحثين، قطر: منتدي العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولي، ٢٠١٤م، ص ١٢٢ وما بعدها.

[٣]مادي إبراهيم كانتي، **"الأمة السياسية في مالي منذ مارس ٢٠١٢م"**، مرجع سابق، ص ١٢.

وعطاياه تغدق علي مواليه، وفي يناير ٢٠١٢م، قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تمردا مسلحا مدعوما بأسلحة وقوات يتمتعون بخبرة عسكرية وصلوا من ليبيا بعد رحيل القذافي وسيطروا علي شمال البلاد، وخلاله بدأت التنظيمات الجهادية التسلل تدريجيا داخل التمرد، بما في ذلك حركة أنصار الدين، وفي أكتوبر ٢٠١٢م، بدأ تنظيم القاعدة خطة لتوسيع نشاطه في منطقة الساحل الأفريقي وخاصة بمنطقة شمال مالي، وفي نوفمبر ٢٠١٢م تحالف تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين لوضع خطة إستراتيجية مشتركة، وقد أنشأ تنظيم القاعدة بالتعاون مع أنصار الدين قاعدة في تمبكتو[١].

٣) حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

تأسست الحركة في أكتوبر ٢٠١١م، بزعامة سلطان ولد بادي، بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بعد رفضه تشكيل كتيبة خاصة بالمقاتلين العرب علي غرار كتيبة الأنصار التابعة للتنظيم والتي تضم عضويتها بالأساس مقاتلين طوارق، ونشاطها في مدينة قاو، وأجزاء من مدينة كيدال، وتتبني الحركة التوجه السلفي الجهادي وأهدافها نشر فكر الجهاد في غرب أفريقيا وتتشكل قوات الحركة من مقاتلين معظمهم من مالي وموريتانيا، فضلا عن مقاتلين عرب [٢].

وقد تبنت الحركة عملية اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بمدينة قاو شمالي مالي ابريل ٢٠١٢م، كما أعلنت عن تنفيذ حكم الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام اتفاق معها يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو ١٥ مليون يورو، كما تبنت عملية اختطاف استهدفت ثلاثة أوروبيين في أكتوبر ٢٠١٢م في غرب الجزائر، إضافة إلى إعلانها في ٣٣ أبريل ٢٠١٤م، وفاة الرهينة الفرنسي غيلبرتورودريغيز، وفي ٥ ديسمبر ٢٠١٢م فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات علي حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأعلنت الحركة في يوليو ٢٠١٤م ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش" بقيادة أبوبكر البغدادي، وقالت في بيان بعنوان النصرة الازوادية للدولة الإسلامية " أن مدينة قاو" في دولة مالي ولاية من ولايات الدولة الإسلامية[٣].

المطلب الثاني

دور الاتحاد الأفريقي في الأزمة في مالي

بدأت جهود الاتحاد الأفريقي الفعلية، منذ وقوع انقلاب مارس ٢٠١٢م، ودعما منه في مساندة الشرعية الدستورية رفض الاتحاد الأفريقي الاعتراف بالانقلاب وقرر تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي،

---

[١]غادة كمال محمود سيد، مرجع سابق ، ص ١٢٦.
[٢]محمد عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ وما بعدها
[٣]غادة كمال محمود سيد، المرجع نفسه، ص ١١٤.

كما قرر أيضا إرسال بعثة مشتركة مع الايكواس إلى باماكو للضغط على قادة الانقلاب، بالإضافة إلى فرض عقوبات على الانقلابين، والمشاركة في البعثة الدولية بقيادة أفريقية(أفسيما).

أولا: دور الاتحاد الأفريقي في الأزمة في مالي قبل العملية الدولية بقيادة أفريقية(أفسيما)

طالب وفد من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قادة الانقلاب العسكري الذي حدث في البلاد، التخلي عن السلطة وحذر الوفد مجموعة الانقلاب أنه لا شروط للعودة بالعمل بالدستور، وذكر رئيس الوفد أن زعماء الانقلاب لم يحددوا إطارا زمنيا لإعادة السلطة، وأن الوقت ليس في صالحهم وكلما طال بقاؤهم في السلطة تعقدت الأمور، وفي ٣/ ٤/ ٢٠١٢م قرر الاتحاد الأفريقي تعليق عضوية مالي وتجميد مشاركتها في جميع أنشطة الاتحاد، وذلك إلى حين استعادة النظام الدستوري [١].

كما فرض عقوبات على زعماء الانقلاب العسكري في مالي ومساعديهم، الذين يرفضون عودة النظام الدستوري للبلاد، وقال مفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلم والأمن في تصريحاته، عقب اجتماع المجلس الذي عقد في أديس أبابا، أن المجلس قرر فرض عقوبات وأنها سيبدأ سريانها على الفور، وتستهدف حظر السفر وتجميد أصول زعيم المجلس العسكري، وكذلك الكيانات التي تعرقل عودة النظام الدستوري، كما أضاف أن المجلس أقر القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء بالايكواس بتنشيط قوة الاحتياط الجاهزة التابعة للجماعة والتي تعرف باسم " الاكوموج".

وكانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" إيكواس" قد وافقت في قمتها الاستثنائية التي عقدت في أبوجا نوفمبر ٢٠١٢م، على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالي من اجل الإسهام في تسوية الصراع الذي تشهده البلاد منذ الانقلاب العسكري مارس ٢٠١٢م، وهذه القوات يبلغ قوامها ٣٣٠٠ جندي معظمهم من نيجيريا، والنيجر، وبوركينافاسو، فضلا عن قوات أخرى من أعضاء المنظمة البالغ عددها ١٥دولة، علاوة على إمكانية مشاركة دولتين أو ثلاث دول غير أفريقية في هذه القوات [٢]. كما كان من المقرر أن تعمل هذه القوات لمدة عام واحد بداية من عام ٢٠١٣م، وصدقت الجماعة على خطة انتشارها بعد فترة جدل كبير بينها وبين حكومة مالي، وذلك خلال اجتماعات إيكواس على مستوي رؤساء الأركان في كل من ابيدجان وباماكو في أغسطس، وهو ما تأكد في اجتماع ١٧ سبتمبر ٢٠١٢م لوزراء خارجية ودفاع ايكوس، ومجلس الوساطة والأمن التابع لها في أبيدجان.

هذا التباين بين حكومة مالي وأعضاء إيكواس تمثل في مناطق انتشار جماعة إيكواس، فقد رغبت الأولى في نشر هذه القوات في شمال البلاد فحسب، وهذا ما تضمنته الدعوة التي وجهها الرئيس المالي إلى

---

[١]سعاد سالم المهدوي، مرجع سابق، ص ٢٨١.

[٢]مادي إبراهيم كانتي، "الأمة السياسية في مالي منذ مارس ٢٠١٢م"،مرجع سابق، ص ١٥.

المنظمة أوائل ســـبتمبر ٢٠١٢م، وفي المقابل يرى قادة الجماعة أنه لكي يتم تنفيذ مثل هذه العملية فلا بد من إقامة قاعدة لوجيستية في العاصمة باماكو في الجنوب تشمل فريقا مدنيا وفريقا عسكريا أيضا. فتصور خطة إيكواس يقوم على أساس التدخل عبر مجموعة من المراحل؛ تبدأ الأولي بإرسال قوات إلى العاصمة باماكو من أجل تقوية الحكومة الانتقالية، ثم المســاعدة في إعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني، أما المرحلة الثالثة فتشــمل إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال [١]. وقد انتصرت وجهة نظر إيكواسنهاية المطاف لا سيما أنها جاءت متطابقة مع الخطة الفرنسية التي كشفت عنها صحيفة " لوفيجارو" الفرنسية.

كما أعرب الاتحاد الأفريقي خلال قمته المنعقدة بأديس أبابا في ٢٧/ ٢٠١٣/١م، عن أســفه لبطء تحرك الدول الأفريقية من أجل الدفاع عن مالي، مشيدا بتدخل فرنسا العسكري،*علي الرغم من أن قرار مجلس الأمن لم ينص علي مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة في العمليات، إلا أن فرنسا لم تنتظر طويلا بعد نجاح العناصر الإسلامية المسلحة في السيطرة علي مدينة كونا بوسط البلاد، بعد معارك شديدة مع القوات النظامية، واتخذت فرنسا قرارا سريعا بالتدخل العسكري لمساندة القوات المالية في تنفيذ عملية عسكرية، أطلقت عليها ســـرفال " القط المتوحش"، وذلك في يناير ٢٠١٣م، مندرجة تحت البند(٥١) من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص علي شــرعية الدفاع عن النفس بشــكل فردي وجماعي، في حال تعرض أحد أعضــاء الأمم المتحدة لعدوان مسلح.

بدأت فرنســا عملياتها الجوية في ١١ يناير ٢٠١٣ بعد يوم واحد من صــدور قرار مجلس الأمن، وفي ١٥ يناير أعلنت أنها بدأت تنشر قوات برية معززة الدبابات والمدرعات في مالي، حيث تقرر نشر ٢٥٠٠ جندي فرنسـي، وركزت عملياتها في ثلاثة محاور هي: المحور الأول ضـربات جوية تسـتهدف سـيارات الدفع الرباعي، وأماكن تجمعها علي الخط الفاصـل بين الشـمال والجنوب، المحور الثاني تعزيز القوات الفرنسـية التي نقلت إلى مالي من قواعدها في بوركينا فاسو، المحور الثالث تعزيز القوات الفرنسية المتمركزة في العاصمة المالية باماكو بقوات فرنسية إضافية من القوات المرابطة بالدول الأفريقية المجاورة خصوصا تشاد وساحل العاج[٢].

---

[١]مادي إبراهيم كانتي، **دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، ٢٠١٩م، ص ١٢٣.

*انظر قرار مجلس الأمن **رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢١م** المتعلق بالتدخل، الذي أكد فيه علي دعمه للسلطات المالية في المطالبة بنشر قوة عسكرية دولية من خلال قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة دعم الجهود الوطنية والدولية لنشر هذه القوة من أجل تقديم مرتكبي الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال مالي إلى العدالة. متاح من خلال الرابط:

Https://undocs.org/ar/S/RES/2085(2012(

[٢]محمود منير حامد، التدخل العسكري في مالي وردود الأفعالالإقليمية والدولية،**التقرير الاستراتيجي الأفريقي٢٠١٢م-٢٠١٣م**، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث، المطبعة التجارية الحديثة، ٢٠١٤م، ص١٨٩ وما بعدها.

ومن الواضح أن تدخل القوات الفرنسية جاء لكي تصلح به ما أفسدته في الماضي وأنها أحد الأسباب الرئيسية في الأزمة المالية، لكن أيضا تدخلت بسبب التخوف من تمكن تيار الإسلام السياسي في مالي من تهديد باريس، حيث أن أغلب أعضاء هذا التيار لديهم الكثير من الأقارب والصلات التي تربطهم بفرنسا، كما يمكن أن يكون السبب في أنها تسعي للحفاظ علي مصالحها الاقتصادية في البلاد، أيضا كان الشاهد في هذا التدخل يشير إلى أسباب أخرى مثل عجز الحكومة المالية عن التصدي لهذه الجماعات المتشددة، بجانب حدوث حالة انقسام بين قوات الايكواس الأفريقية، وفي النهاية يرجع السبب الرئيسي في هذا التدخل إلى كون فرنسا هي القوة الاستعمارية المعنية عن غيرها من المستعمرين السابقين بالتدخل في مالي نظرا للرواسب الفرنسية في المنطقة[١]. لذا لم تكن هناك مفاجأة من التدخل العسكري الفرنسي في الأزمة المالية، وبالتالي كانت فرنسا أكثر اللاعبين الإقليميين والدوليين تدخلا في هذه الأزمة.

وفي ذات السياق ينبغي أن نشير إلى أن الشئ الوحيد الذي أجمعت عليه الأطراف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة السياسية المالية يكمن في توحيد موقفهم تجاه رفض الانقلاب العسكري في مالي، لكن التعامل مع الأزمة كان من منظور فرنسي بالأساس، حيث وافقت باريس علي التدخل العسكري في مالي استجابة لطلب الرئيس المالي تراوري، كما أثرت فرنسا علي الأمم المتحدة لإعلان أن ما يحدث في مالي أزمة تهدد أمن المجتمع الدولي، وهو ما ترتب عليه أن قامت فرنسا بعملية سيرفال العسكرية في مالي، كما أن تأثير فرنسا علي الأمم المتحدة جعلها تصدر قرار مجلس الأمن رقم "٦٨٤٦"، والذي ترتب عليه دعوة الاتحادين الأوروبي والأفريقي إلى العمل سويا لبناء القدرات الأمنية والعسكرية في مالي، وذلك من خلال تقديم المساعدات الممكنة من خبرة وتدريب لها[٢].

في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م، قرر الاتحاد الأفريقي رفع تجميد عضوية مالي بعد انقلاب ٢٢ مارس في أنشطة الاتحاد الأفريقي، كما أقر خطة تهدف إلى استعادة سلطات الدولة في شمال البلاد التي سيطرت عليها مجموعات إسلامية مسلحة بعد الانقلاب. ودعا إلى تنظيم انتخابات في مالي في أوائل عام ٢٠١٣م، وتستهدف خطة العمل التي ستحال إلى مجلس الأمن الدولي لتنظيم انتخابات حرة وعادلة خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٣م.

ثانيا: دور الاتحاد الأفريقي في الأزمة في مالي بعد العملية الدولية بقيادة أفريقية(أفسيما)

---

[١]حنان فهمي، مستنقع مالي بين صراع المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية، بوابة الوفد الالكترونية، الثلاثاء ٢٢ يناير ٢٠١٣م، تاريخ الوصول ٢٠٢٠/٨/٢م، متاح من خلال الرابط:
Https://m.alwafd.news/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

[٢]سيد ربيع عبد الحميد، العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الاوروبي في تسوية أزمات القارة الأفريقية منذ عام ٢٠٠٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٧م، ص ١٣١ وما بعدها.

تبنى مجلس السلم والأمن الأفريقي مفهوم العمليات المنسق حول نشر قوة دولية أفريقية لدعم مالي أفسيما لمساعدة البلاد على استعادة وحدة أراضيها وحث مجلس السلم والأمن الأفريقي في بيان له أن مجلس الأمن الدولي يحث الدول والأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب، والسماح ضمن فترة مبدئية تستمر عاما بنشر أفيسما تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد جاء تدخل الاتحاد الأفريقي بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥[١]. ودعا المجلس رئيسة المفوضية للشروع فورا في المحادثات مع الايكواس حول قيادة افيسما، وخاصة حول تعيين مسئولي البعثة القياديين بما يشمل الممثل الخاص بالإضافة إلى آليات التنسيق الضرورية مع الايكواس ومع باقي الفاعلين المعنيين لضمان نشر فعلي وعملي للبعثة.

نظم الاتحاد الأفريقي مؤتمرا للمانحين في أديس أبابا في ٢٩ يناير ٢٠١٣م، دعما للبعثة وقوات الدفع المالية، كما تعهد الاتحاد الأفريقي بالإسهام من خلال أنصبته المقررة، ورحب مجلس الأمن بذلك وطلب من الجميع ترجمة تعهداتهم إلى مساهمات فعلية، واذ يهبب بباقي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية أن تسهم بسخاء أيضا [٢].

في إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والايكواس، عقدت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي انكوسازانادلاميني زوما اجتماعا في أديس أبابا في ٢٠١٣/١/٣٠م، مع ممثلين كبار من مفوضية التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا(الايكواس)، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، والممثل الخاص للأمم المتحدة لغرب أفريقيا سعيد جانييت، وعقد هذا الاجتماع بمناسبة التدشين الرسمي لقوة المهام المتكاملة في مالي والتي أنشئت باتفاق بين المنظمات الثلاث، وقد فوضت هذه القوة بتقديم الإرشادات الإستراتيجية لإجراء وتنسيق عمليات بعثة الدعم الدولية في مالي، وكذلك متابعة كل القضايا المتعلقة بالعملية السياسية في مالي ومراعاة حقوق الإنسان والموقف الإنساني في هذا البلد[٣].

---

[١] انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠١٢م، المتعلق بالتدخل في مالي ، متاح من خلال الرابط:
https://undocs.org/ar/s/res/2085(2012)

[٢] قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ أغسطس ٢٠١٢م-٣١ يوليه ٢٠١٣م، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٤م، ص ٤٢٠. متاح من خلال الرابط:
https://undocs.org/ar/s/inf/68

[٣] بهاء القوصي ,بعد الإغاثة وحماية التراث . هل تصل الأمم المتحدة إلى نشر قبعاتها الزرق في مالي؟،
Dar Al Hayat (Arabic), February 11, 2013 Monday, Accessed On: 25 May 2020m, available
at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:57R2-74D1-F11P-X00T-00000-00&context=1516831.

وذكر الاتحاد الأفريقي في بيان له أن: " تحقيق استقرار الوضع في مالي على المدى البعيد يتطلب تحويل البعثة الأفريقية الدولية لدعم مالي إلى عملية القبعات الزرقاء بقيادة الأمم المتحدة، وأن الحديث يجب ألا يجري حول مهمة تقليدية لحفظ السلام، بل بعثة دولية تهدف إلى تحقيق السلام وبناءه. وفي ٢٠١٣/٣/١٧م، عقد بمدينة نواكشوط الاجتماع الوزاري برعاية الاتحاد الأفريقي، الذي تركز على تعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة؛ بما يشمل السيطرة الفعالة على الحدود والتبادل الدوري للمعلومات من أجل مكافحة الإرهاب في المنطقة، وتيسير تطبيق تفويض بعثة الدعم الدولية التي يقودها الاتحاد الأفريقي في مالي.

أتى اجتماع نواكشوط في إطار متابعة بيان اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي والذي عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات بأديس أبابا في ٢٠١٣/١/٢٥م، والذي طالب دول الجوار بتوفير الدعم اللازم في مجال الاستخبارات وأي مساعدة أخرى من شأنها تعمل علي تيسير عمليات الاستقرار على الأرض. وفي ٢٠١٣/٣/٣٠م، تم افتتاح القمة العادية العشرين للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا تحت شعار" الوحدة والنهضة الأفريقي" ويتصدر الوضع في مالي جدول أعمال القمة، وأكدت نكوسازانادلاميني زوما أنه" لابد من وضع حد للصراعات لتحقيق الأمن والاستقرار فبدون السلام والأمن لا يمكن لأي دولة أو منطقة أن تأمل ازدهار كل مواطنيها، وأنه لابد من بذل الكثير من أجل تسوية الأوضاع المتأزمة حاليا في مالي وغينيا بيساو والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطي"[١].

تركزت موضوعات القمة على دعم وتعزيز العلاقات الأفريقية – الأفريقية، ومناقشة الخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي في الفترة من عامي ٢٠١٤م إلى العام ٢٠١٨م، والتي تتضمن الحد من الصراعات؛ لتحقيق الأمن والاستقرار ودعم التنمية الاقتصادية والتكامل القاري وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية ودعم التعاون البناء بين كافة الدول الأعضاء.

وبالفعل أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٠ الصادر في ٢٥ أبريل ٢٠١٣م لدعم العمليات السياسية في مالي، وتنفيذ عدد من المهام ذات الصلة بالأمن، وحماية المدنين، ورصد حقوق الإنسان، وعودة المشردين، والتحضير لانتخابات حرة وشاملة للجميع*.

ويبلغ قوام هذه البعثة ١٢٦٤٠ فردا بما في ذلك مجموع الأفراد النظامين ١١٢٠٠ جنديا، ١٤٤٠ ضابط شرطة بما في ذلك الوحدات المشكلة، أما القوام الحالي للبعثة حسب قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣١

---

[١]القمة العشرون للاتحاد الأفريقي المنعقدة في ٣٠/ ٣/ ٢٠١٣م بأديس أبابا، انظر جدول أعمال هذه القمة علي موقع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٣/٣/٣٠م.

*انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم(٢١٠٠) الصادر في ٢٥ أبريل من العام ٢٠١٣م. متاح من خلال الرابط: https://undocs.org/ar/s/res/2100(2013(

الصادر في ٢٩ يونيه ٢٠٢٠م، بلغ ١٣٢٨٩ من الأفراد العسكريين، ١٩٢٠ من أفراد الشرطة، وقرر تمديد ولاية البعثة المتكاملة حتى ٣٠ يونيه ٢٠٢١م، يأذن للبعثة بأن تستخدم الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها، وأن تقوم بدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ودعم تحقيق الاستقرار واعادة بسط الدولة في وسط مالي، وحماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمساعدة الإنسانية، والإسهام في المشاريع السريعة الأثر، والتعاون مع لجان الجزاءات[١].

تشارك بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي، والاتحاد الأفريقي في اتفاقية المصالحة ووفد الوساطة الدولية بقيادة الجزائر وتشارك فيه عدد من المنظمات الدولية والبلدان المجاورة لمالي النيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد، واقترح الاتفاق الجديد اعتماد " التوازن في الميزانية والتنمية" من خلال ما يمكن وصفه بأنه سياسة تمييز إيجابي لصالح المناطق الأكثر فقرا وفي مقدمتها شمال البلاد، حيث ينص الاتفاق علي أن تحول الحكومة ٣٠٪ من عائدات الدولة المركزية إلى السلطات المحلية، مع اهتمام بالمناطق الشمالية، بالإضافة إلى إنشاء منطقة تنموية في الشمال ممولة بالكامل من طرف المجموعة الدولية للرفع من مستوى معيشة سكان الإقليم في إطار خطة تستمر لخمسة عشر عاما، وتضمن الاتفاق الجديد تشكيل مجالس محلية تنتخب بشكل مباشر، وبصلاحيات واسعة مع وصاية من طرف الحكومة المركزية في باماكو[٢].

وانشاء جهاز شرطة محلية يشارك في إنشائه جميع الأطراف التي شاركت في مفاوضات الجزائر؛ وذلك عبر دمج مقاتلي الحركات المتمردة وتلك الموالية للحكومة في الجيش المالي، وحظي ذلك بمباركة جميع الأطراف المشاركة وتحفظ تنسيقية الازواد (الحركة الوطنية لتحرير ازواد، والمجلس الاعلي لوحدة أزواد، والحركة العربية الازوادية)، على خلو الاتفاقية من أي إشارة إلى نظام فيدرالي لإدارة الإقليم [٣].

ويرى الباحث أن مبادرة السلام الجزائرية بدورها تحمل في باطنها ما يمكن أن يهدد بنسفها خاصة أنها لم تعمل بجدية علي جمع مختلف الفرقاء في مالي من أجل حوار جاد بناء كان كفيلا علي الأقل بحقن الدماء، غير أن الأوضاع المحتدمة اليوم علي الأرض إنما توحي بأن المبادرة لم تكن تؤسس، بعقلية الإقصاء التي

---

(١) انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم(٢٥٣١) الصادر في ٢٩ يونيه من العام ٢٠٢٠م. متاح من خلال الرابط: https://undocs.org/ar/s/res/2531(2020(

(٢) مالي.. المصالحة الصعبة،

AsharqAlawsat (Arabic), April 21, 2015 Tuesday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:5FTK-7FP1-F11P-X511-00000-00&context=1516831.

(3)Agreement for Peace and Reconciliation in MalResulting from The Algiers Process, Pa-X, Peace Agreement Access Tool (Translation © University of Edinburgh), www.peaceagreements.org

قادت المشرفين عليها، سوي إلى حلول ظرفية لا يمكن لها أن تصل في أقصاها إلا إلى اتفاق جزئي مع طرف أو طرفين من أطراف النزاع، في ما يبقى القتال سيد الموقف لدي الأطراف الأخرى التي لم تقدر علي كبح جماحها ولا علي استيعابها.

شاركت البعثة في تامين العملية الانتخابية الرئاسية التي أجريت الجولة الأولي في ٢٨ يوليو ٢٠١٣م، والجولة الثانية في ١١ أغسطس ٢٠١٣م، وتنافس فيها رئيس الوزراء السابق إبراهيم ابوبكر كيتا ووزير المالية سومايلاسيسيه، وانتهت هذه الجولة بفوز إبراهيم كيتا وتنصيبه رئيسا للبلاد. كما أجريت الانتخابات التشريعية في مالي، في نوفمبر ٢٠١٣م، وبلغت نسبة المشاركة فيها37,2%، وفاز حزب التجمع من أجل مالي " حزب الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا" وحلفاؤه ب ١١٥ من أصل ١٤٧ مقعدا، بينما حصل حزب الاتحاد من أجل الحرية والديمقراطية بزعامة سومايلاسيسيه بتسعة عشر مقعدا، وأصبح حزب المعارضة الرئيسي [١].

أكد مجلس الأمن الدولي على ضرورة التحول إلى اللامركزية، ونقل الخدمات اللامركزية الحكومية إلى السلطات المحلية في مجالات اختصاصها، وتفعيل الإدارات المؤقتة في شمال مالي، بما في ذلك عن طريق تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للاضطلاع بمهامها. والتقدم في عملية تجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح واعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠١٨م، والتفعيل الكامل للوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في قاو، وكيدال، وتمبكتو [٢].

وفي ذات السياق رحبت الكويت بتنفيذ مالي لاتفاق السلام، وانشاء السلطات المؤقتة في كل من كيدال، وميناكا، وتمبكتو، وأشاد مندوبها الدائم لدي الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي، بالتقدم المحرز في تسريع عملية نزع السلاح والتسريح واعادة الإدماج، ورحب بقرار الرئيس كيتا لإنشاء وزارة خاصة لمتابعة تنفيذ الاتفاق وبدور رئيس الوزراء سوميلو بوباي مايغا لضمان التركيز علي إحراز تقدم في هذا المسار من قبل الحكومة، وقال" نجدد موقفنا هنا بأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة يظل الخيار الأمثل لحل الصراع القائم في مالي"[٣].

المطلب الثالث

---

[١] محمود منير حامد، التدخل العسكري في مالي وردود الأفعالالإقليمية والدولية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقية٢٠١٢م-٢٠١٣م**، مرجع سابق، ص ١٩٣.

[٢]انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم(٢٤٢٣) الصادر في ٢٨ يونيه من العام ٢٠١٨م. متاح من خلال الرابط: https://undocs.org/ar/s/res/2423%20(2018)

[٣] الكويت ترحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة حيال تنفيذ اتفاق السلام في مالي،

Kuwait News Agency (KUNA) (Arabic), January 17, 2019 Thursday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:5V6V-WBN1-F11P-X47G-00000-00&context=1516831.

تقييم دور الاتحاد الأفريقي في الأزمة في مالي

من خلال العرض السابق لمظاهر الأزمة في مالي ودور الاتحاد الأفريقي في التعامل مع الأزمة، غاب الاتحاد الأفريقي عن دوره القيادي للازمة، باعتباره الجهة ذات الاختصاص الأصيل في قيادة الأزمة، واقتصر دوره فقط على رفض للتغييرات غير الدستورية للحكومة في مالي، أو من خلال التنسيق مع الجماعة لاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، عبر آلية الايكوموج، أو دعمه للتدخل العسكري الفرنسي وترحيبه به، أو بالاشتراك مع الأمم المتحدة وانشاء بعثة دولية بقيادة أفريقية، ثم تحويلها بعد ذلك إلى بعثة أممية ذات المهام المتعددة.

لكن على الرغم من ذلك، فقد نجح الاتحاد الأفريقي مع باقي الفاعلين في التوصل وتحقيق بعض الانجازات، بالإضافة إلى أنه أخفق في جوانب أخرى من الأزمة نتيجة لمصادفه بعض التحديات والعقبات والتي منها عدم قدرته على امتلاك إمكانيات ذات تقنية عاليه، وقوات جوية للرد على المتمردين، والانقلابات العسكرية المتكررة.

ونسعى من خلال هذا المطلب وضع تقييم لدور الاتحاد الأفريقي مع الفاعلين الآخرين في الأزمة المالية عن طريق عرض لانجازاته واخفاقاته، والتحديات التي واجهت هذا الدور وذلك على النحو التالي.

أولا: انجازات الاتحاد الأفريقي مع الفاعلين الآخرين في التعامل مع الأزمة

١) استرجاع سيطرة الحكومة المالية على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجماعة الإسلامية

بعد أن سيطرت قوات الحركة الوطنية للتحرير (ازواد)، التي يقودها طوارق مالي واستطاعت الاستيلاء علي مدن الشمال الإستراتيجية(كيدال، وغاو، وتمبكتو)، وأصبحت تحت سيطرة الحركة الوطنية للتحرير أزواد، وذلك في العام ٢٠١٢م، نجحت القوات الفرنسية والأفريقية في طرد الجماعات الجهادية من شمال مالي وكسر شوكتها، وأعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في يوليو ٢٠١٤م عن نجاح العملية الأولي المسماة سرفال في مهمتها وطرد الجماعات الجهادية، والانتقال للمرحلة الثانية من الحرب عملية بارخان التي ستخصص لاستئصال تلك الجماعات نهائيا وتطهير المنطقة منها، وبدأت العيون الفرنسية تشخص نحو الجنوب الليبي باعتباره الحديقة الخلفية لتلك الجماعات، والماؤى بعد طردها المفترض من شمال مالي، كما يروج لذلك الساسة وصناع القرار في باريس، مع الشروع في التحضير عمليا لغزو الجنوب الليبي، عبر إقامة قاعدة ماداما العسكرية في شمال النيجر قرب الحدود مع ليبيا[١].

---

[١]شمال مالي.. بؤرة للتوتر العرقي القبلي،

Al Watan (Arabic), January 28, 2015, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:5F5M-J071-JDJN-60DY-00000-00&context=1516831.

٢) النجاح في الضغط على المنقلبين في عام ٢٠١٢م، وتسليم السلطة لرئيس البرلمان ديكوندا تراوري الذي أصبح الرئيس الانتقالي للبلاد

بعد انقلاب ٢٢ مارس ٢٠١٢م، ضد الرئيس أمادو توماني بقيادة النقيب سانقو؛ وذلك بسبب سوء تسييره لملف تمرد الطوارق في شمال البلاد، كما جاء في بيان قصير للجنة الانقلاب بثته هيئة الإذاعة والتليفزيون المالية التي احتلها الانقلابين. وقد هيأ انهيار الدولة، وعجزها عن تأدية جميع وظائفها الحيوية الأرضية لهذا الانقلاب الذي انعكست تبعاته قبل كل شيء علي الوضع الأمني في شمال البلاد، وكان رد الفعل الأولي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن عقدت اجتماعا طارئا في ساحل العاج، وقررت تعليق عضوية مالي، وغلق حدود البلاد، كما وصف مجلس السلم والأمن الوضع " نكسة كبيرة لمالي"، وقرر تعليق عضويتها في المجلس، وتحت ضغط الايكواس وافق الانقلابين علي تسليم السلطة لرئيس البرلمان ديكوندا تراوري الذي أصبح الرئيس الانتقالي لتنظيم الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٣م. وهكذا انتهت أزمة الانقلاب في مالي ٢٠١٢م بدون تدخل عسكري[١].

٣) النجاح في إجراء العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية أغسطس ٢٠١٣م. وعقد اتفاق الهدنة (اتفاقية واجادوجو)

عقب العمليات الفرنسية أعلن الرئيس الفرنسي هولاند أنه يتوجب على متمردي الطوارق في الحركة الوطنية لتحرير ازواد أن يسلموا أسلحتهم، وأن يدخلوا في حوار سياسي مع السلطات المالية الشرعية، وهي الجهة الوحيدة التي يحق لها حمل السلاح، ويأتي ذلك بعد اتفاق الهدنة الذي وقع في واجادوجو عاصمة بوركينافاسو. وفي نفس الوقت، تقرر يوم ٢٨ يوليو ٢٠١٣م، كموعد محدد لإجراء الانتخابات الرئاسية في مالي، وجاءت هذه الانتخابات بعد ضغط كبير مارسته فرنسا لإعادة الديمقراطية، وانتشرت قوات مالية وجنود من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتأمين العملية الانتخابية، وانتهت بفوز إبراهيم كيتا وتنصيبه رئيسا للبلاد [٢].

٤) النجاح في تنفيذ بعض بنود اتفاقية المصالحة بقيادة الجزائر

لقد تم تنفيذ بعض بنود اتفاقية السلام والمصالحة في مالي وانشاء سلطات مؤقتة علي مستوي كيدالوميناكاوتمبكتو، ولكن لم يتم التنفيذ كاملا وهذا ما تم ذكره في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣١ الصادر في العام ٢٠٢٠م والذي أكد فيه علي أن السلام والأمن الدائمين في منطقة الساحل لن يتحقق بدون اقتران الجهود السياسية والأمنية والإنمائية التي تعود بالفائدة علي جميع المناطق في مالي، ودون التنفيذ الكامل والفعال

---

[١] مادي إبراهيم كانتي، **دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سابق، ص ٨٣ وما بعدها.

[٢] محمود منير حامد، التدخل العسكري في مالي وردود الأفعالالإقليمية والدولية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقية٢٠١٢-٢٠١٣**، مرجع سابق، ص ١٩٣.

والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي بمشاركة جميع الجهات الفاعلة في مالي الداعمة لعملية السلام وبما يكفل مشاركة المرأة والشباب مشاركة فعالة ومجدية[١].

ثانيا: إخفاقات الاتحاد الأفريقي مع الفاعلين الآخرين في التعامل مع الأزمة

١) ضعف دور الاتحاد الأفريقي في التعامل مع أزمة مالي

اتسمت طبيعة الاتحاد الأفريقي مع الأزمة المالية بالضعف الذي يرجع بالأساس إلى القرارات السياسية البطيئة التي اتبعها، مما أفضي إلى انتشار بطئ لقوات الاتحاد الأفريقي، وتخاذل في اتخاذ موقف من الأزمة ، حيث تعدي الانقلابين علي مسئولي الفترة الانتقالية في البلاد والاستحواذ علي السلطة بالقوة، بينما لم يقم الاتحاد بتوجيه الإدانة أو محاولة معاقبة المسئولين عن هذه الاعتداءات الجسدية، وساهم ذلك في تأخير حل الأزمة المالية وفي ظل دعم الاتحاد الأفريقي للتدخل الفرنسي في مالي منذ القمة العشرين العادية للاتحاد، فقد اضعف ذلك من الدور القيادي لكل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" ايكواس" تجاه الأزمة وعلي مدار سنوات عديدة من الأزمة ظلت قوات الاتحاد الأفريقي تقوم بالتدريبات والمناورات المتعلقة بالأزمة لتكون قوة إسناد للقوات الفرنسية.

٢) مازالت الجماعات المسلحة الانفصالية والجهادية تمثل مصدر تهديد للحكومة المالية وتقتل جنود حفظ السلام والقوات الفرنسية والجيش المالي

وسعت الجماعات المسلحة من هجمات في الفترة الأخيرة على قوات حفظ السلام ومعسكرات الجيش المالي، فقامت بعمليات في منطقة ميناكا واستهدفت معسكر للجيش المالي في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م؛ ما أسفر عن مقتل ١٠ جنود على الأقل من القوة، والجيش المالي، والقوات الأفريقية، فضلا عن تركيزها على استهداف القوات الفرنسية، كالهجوم الذي استهدف السفارة الفرنسية ومقر الجيش في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو، في الثاني من مارس ٢٠١٨؛ ما أسفر عن مقتل ٨ أشخاص. لذا فإن تشكيل مثل هذه التحالفات، أسهم بشكل كبير في تصاعد الإرهاب في المنطقة، لا سيما في ظل قدرتها علي شن هجمات إرهابية نوعية وغير تقليدية، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية موحدة لدول غرب أفريقيا للمقاومة المنظمة للإرهاب، والى قلة الموارد والإمكانيات المادية والفنية اللازمة للقضاء علي الإرهاب، وقلة الخبرات الأمنية القادرة علي جمع المعلومات وتحليلها والقيام بخطوات تنفيذية علي أرض الواقع، وهشاشة النظم الحاكمة وغياب الديمقراطية مع تخوف بعض الدول من مدي قوة وقدرة العناصر الإرهابية، والتي تقوم ببناء تحالفات بين الجماعات المتشددة في الإقليم ككل لمواجهة الأنظمة الحاكمة التي تحاول القضاء عليها[٢].

---

[١]انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم(٢٥٣١) الصادر في ٢٩ يونيه من العام ٢٠٢٠م. متاح من خلال الرابط: Https://undocs.org/ar/S/RES/2531(2020(

[٢]غادة كمال محمود سيد، مرجع سابق، ص ١١٥.

٣) فشل الحكومات المالية في إحداث التنمية في مالي خاصة في الشمال المالي

ذكرنا أن من أسباب الأزمة المالية هو تهميش سكان مدن الشمال وشعورهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، والسبب في ذلك هو إقصاء الحكومات لهم وعدم حصولهم علي حقوقهم في التنمية والاهتمام والرعاية، كما أن زيادة استياء الطوارق في شمال البلاد نتيجة أوضاعهم الاقتصادية وسوء حالة البنية الأساسية للإقليم يجعلهم مرتعا خصبا للقوي الإسلامية المتشددة وبالتالي تزداد حدة العداء للحكومة ومحاولة التخلص من سيطرتها والانفصال بإقليم ازواد، وهو ما تم كتجربة سابقة وأعلن الانفصال ورفع العلم وطردت القوات الحكومية منه إلا انه لازال تابعا للدولة وتحاول بسط سيطرتها عليه.

بالإضافة إلى غضب ومظاهرات من سياسات الحكومات في مالي آخرها كان في شهر يونيو ٢٠٢٠م، والتي طالبت برحيل الرئيس كيتا، كما رفض ائتلاف المعارضة في مالي خطة اقترحها زعماء غرب أفريقيا لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد، وهو ما ينذر باندلاع المزيد من الاحتجاجات الحاشدة المناهضة للحكومة، خلال الفترة القادمة [١].

٤) علي الرغم من مرور ست سنوات على اتفاقية السلام في مالي لم يتم التنفيذ الكامل والشامل لها وانهاء الصراع المالي

أكد مجلس الأمن الدولي بان صبره نفذ نتيجة استمرار حالات التأخير في تنفيذ بنود وأحكام الاتفاقية الرئيسية بالكامل، وأن التأخير هذا يساهم في نشوء فراغ سياسي وأمني يهدد الاستقرار والتنمية في مالي واستمرارية الاتفاق، وأكد على ضرورة تعزيز ملكية تنفيذ الاتفاق وترتيب الأولويات في ذلك [٢].

ثالثا: التحديات التي واجهت تعامل الاتحاد الأفريقي مع أزمة مالي

١) التحديات الأمنية والسياسية

من أكثر العقبات التي واجهت الاتحاد الأفريقي والفاعلين في الأزمة المالية هي التحدي الأمني، حيث تعاني مالي من الفقر والفساد، حيث مارست النظم المتعاقبة مختلف أشكال الفساد الإداري والمالي، مما بدد ثروات مالي المتنوعة وأفقر شعبها. غير أن الفساد ظل طيلة العقود الماضية محصورا في بعض المستويات

[١] المعارضة في مالي ترفض خطة أفريقية لإنهاء الأزمة السياسية، **وكالات- أبوظبي**، ٢٨/ يوليو/٢٠٢٠م، الساعة ١٦: ٤٥ بتوقيت أبوظبي، عربية سكاي نيوز، متاح من خلال الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/world/1364709-

[٢] انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم(٢٥٣١) الصادر في ٢٩ يونيه من العام ٢٠٢٠م. متاح من خلال الرابط: https://undocs.org/ar/s/res/2531(2020(

وفي قطاعات دون الأخرى، حتى جاء عهد الرئيس آمادوتوماني توري، فوصل الفساد مستويات غير مسبوقة، كما وصل عمق المؤسسات الإستراتيجية في الدولة المالية (الرئاسة، الجيش، والأمن، الإدارة الإقليمية) [١].

وقد تزامنت موجة الفساد الأخيرة في مالي مع مؤثرات خارجية وفرت الظروف الملائمة لتفاقم الظاهرة وتشعبها، هذه المؤثرات هي ازدهار تجارة المخدرات في العقدين الأخيرين؛ حيث أصبحت الأراضي المالية معبرا رئيسيا لتجارة المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية المتوجهة لأوروبا واسرائيل وبعض البلدان العربية عبر الصحراء الأفريقية، بالإضافة إلى انتشار الحركات الإرهابية، وطبيعة مالي الجغرافية الصعبة مما يصعب مواجهة الجماعات المسلحة التي تختبئ في جبالها.

كما أن حدودها التي تمتد من حدود مصر الغربية شرقا حتى المحيط الأطلنطي غربا مما يعني إمكانية التحرك بحرية وكذا سهولة التنقل والاختفاء وتأمين الإمداد بالأسلحة والذخائر، بالإضافة إلى التدريب المنظم لقيادات العناصر المتشددة في أفغانستان ويتشابه إقليم غرب أفريقيا معها من حيث الطبيعة الوعرة التضاريس وحالة الفقر الذي يعانيه مواطنو الإقليم وضعف وهشاشة هذه الدول.

٢) التدخلات الخارجية

يحمل الغربيون دائما معهم سلاح التفريق العنصري بين الشعوب التي يحتلونها أو تذل لهم، وبالنسبة لحالة الدولة المالية ينتشر فيها قتل الأفارقة للطوارق، حتى في معسكرات وفرق الجيش المالي المختلط، وأصبح العربي الطوارقي مهددا في مناطق قبائل أو أقاليم أخري بالذبح بسبب لونه. وهو السلاح نفسه الممكن له في العراق بين الشيعة والسنة والأكراد، الذي حرص الاحتلال الأمريكي على جعله قانونا؛ ليكون الضعف الدائم والتبعية والتمزق مصير العراق، وهو مصير أفغانستان، وهو الداء نفسه الذي تنشره فرنسا بقوة في مالي، وينشره إعلامها، ويروج للعداوة النامية بين السود والبيض، فالمستعمر يحرص على نشر الفتنة ويوقدها، كما يمنع ويجرم من يثيرها في بلاده [٢].

٣) ضعف قدرات الاتحاد الأفريقي المالية واللوجستية

مثلت قلة الموارد والإمكانيات المادية والفنية اللازمة للقضاء على الإرهاب، أحد التحديات التي واجهت الاتحاد الأفريقي والفاعلين في بناء السلم والأمن في مالي.

الخاتمة

---

[١]سيد أعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص ٨٥ وما بعدها.

[٢]محمد الاحمري، فرنسا في مالي: عودة إلى الاستعمار القديم، بحث منشور في كتاب **مالي عودة الاستعمار القديم** ، لمجموعة باحثين،(قطر: منتدي العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولي، ٢٠١٤م)، ص ٤٤ وما بعدها.

غاب الاتحاد الأفريقي عن دوره القيادي في الأزمة باعتباره الجهة ذات الاختصاص الأصيل في قيادة الأزمة، وأقتصر دوره فقط على رفض التغييرات الغير دستورية للحكومة في مالي أو من خلال التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) أو من خلال دعم التدخل الفرنسي واستطاعوا في استرجاع سيطرة الحكومة المالية على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجماعة الإسلامية (كيدال–وقاو–تمبكتو)، والضغط على الانقلابين في عام ٢٠١٢م لتسليم السلطة لرئيس البرلمان ديكوندا تراوري الذي أصبح الرئيس الانتقالي واجراء العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية في أغسطس ٢٠١٣م، وعقد اتفاق الهدنة، والنجاح في تنفيذ بعض بنود اتفاقية المصالحة بقيادة الجزائر وانشاء سلطات مؤقتة على مستوي كيدالوميناكاوتمبكتو.

وعلى الرغم من ذلك فشلت الحكومات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في مالي خاصة في مدن الشمال ويرجع السبب في ذلك إقصاء الحكومات لهم وعدم حصولهم في التنمية والاهتمام والرعاية بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة الفقر والجوع والتهميش مما زاد حدة العداء للحكومة ومحاولة التخلص من سيطرتها والانفصال بإقليم ازواد، وهو ما تم كتجربة سابقة وأعلن الانفصال. والسبب الرئيس في ذلك هو التدخل الخارجي(الاستعمار) واستعمال سياسة فرق تسد بين الشعوب التي يحتلونها وفي مالي فرق الاستعمار الفرنسي بين سكان الشمال والجنوب وقلب معادلات الأوضاع السياسية والاجتماعية ونقل مركز الحكم من الشمال والوسط إلى الجنوب، وفرق بين الأفارقة والطوارق، حتى في معسكرات وفرق الجيش المالي المختلط، وأصبح العربي الطوارقي مهددا في قبائل أو أقاليم أخرى بالذبح بسبب لونه، وهو السلاح نفسه الذي استخدمته أمريكا في العراق والتفريق بين السنة والشيعة والأكراد ليكون الضعف الدائم والتبعية والتمزق مصير العراق. فالمستعمر دائما يحرص على نشر الفتن ويوقدها، كما يمنع ويحرم من يثيرها في بلاده.

المراجع العربية

الوثائق

١) انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢١م المتعلق بالتدخل، الذي أكد فيه على دعمه للسلطات المالية في المطالبة بنشر قوة عسكرية دولية من خلال قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة دعم الجهود الوطنية والدولية لنشر هذه القوة من أجل تقديم مرتكبي الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال مالي إلى العدالة. متاح من خلال الرابط:

Https://undocs.org/ar/S/RES/2085(2012)

٢) انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم (٢١٠٠) الصادر في ٢٥ أبريل من العام ٢٠١٣م. متاح من خلال الرابط:

https://undocs.org/ar/s/res/2100(2013)

٣) انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم (٢٥٣١) الصادر في ٢٩ يونية من العام ٢٠٢٠م. متاح من خلال الرابط:

Https://undocs.org/ar/S/RES/2531(2020)

٤) انظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم (٢٤٢٣) الصادر في ٢٨ يونية من العام ٢٠١٨م. متاح من خلال الرابط:

https://undocs.org/ar/s/res/2423%20(2018)

٥) انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠١٢م، المتعلق بالتدخل في مالي، متاح من خلال الرابط:
https://undocs.org/ar/s/res/2085(2012)

٦) قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ أغسطس ٢٠١٢م-٣١ يوليه ٢٠١٣م، الوثائق الرسمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٤م، ص ٤٢٠. متاح من خلال الرابط:

https://undocs.org/ar/s/inf/68

٧) القمة العشرون للاتحاد الأفريقي المنعقدة في ٣٠/ ٣/ ٢٠١٣م بأديس أبابا، انظر جدول أعمال هذه القمة على موقع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٣/٣/٣٠م.

الكتب

٨) سيد أعمر بن شيخنا، أزمة مالي: الأسباب والتداعيات، بحث منشور في كتاب **مالي عودة الاستعمار القديم**، لمجموعة باحثين، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولي، ٢٠١٤م).

٩) محمد الاحمري، فرنسا في مالي: عودة إلى الاستعمار القديم، بحث منشور في كتاب **مالي عودة الاستعمار القديم**، لمجموعة باحثين، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الاولي، ٢٠١٤م).

١٠) محمد عبد الحافظ، خريطة التنظيمات الوطنية والإسلامية في أزواد، بحث منشور في كتاب **مالي عودة الاستعمار القديم**، لمجموعة باحثين، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولي، ٢٠١٤م).

الدوريات والرسائل العلمية والتقارير.

١١) سعاد سالم المهدوي، **دور الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الأفريقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الحقوق، ٢٠١٤م.

١٢) سيد ربيع عبد الحميد، **العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تسوية أزمات القارة الأفريقية منذ عام ٢٠٠٢م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٧م.

١٣)غادة كمال محمود سيد، **مكافحة الإرهاب في أفريقيا على ضوء الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب والممارسات الدولية تجاه الظاهرة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية، ٢٠١٨م.

١٤) مادي إبراهيم كانتي، "الأمة السياسية في مالي منذ مارس ٢٠١٢م"، **أفاق أفريقية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة أفاق أفريقية، العدد ٣٦، ٢٠١٣م.

١٥) مادي إبراهيم كانتي، **دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) في مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، ٢٠١٩م.

١٦) محمود منير حامد، التدخل العسكري في مالي وردود الأفعال الإقليمية والدولية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي٢٠١٢م-٢٠١٣م**، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث، المطبعة التجارية الحديثة، ٢٠١٤م.

مواقع الانترنت

١٧) أحداث مالي الدوافع والمآلات"، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل، ص ص ٣-٥.

١٨) إيرين، تفاقم التوترات العرقية بسبب الصراع في مالي،

IRIN (Arabic), October 24, 2013 Thursday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:59ND-G1V1-F11P-X42T-00000-00&context=1516831.

١٩) بهاء القوصي، بعد الإغاثة وحماية التراث. هل تصل الأمم المتحدة إلى نشر قبعاتها الزرق في مالي؟،

Dar Al Hayat (Arabic), February 11, 2013 Monday, Accessed On: 25 May 2020m, available

at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:57R2-74D1-F11P-X00T-00000-00&context=1516831.

٢٠) تعيين وزير الدفاع السابق رئيسا انتقاليا في مالي، فرانس ٢٤، منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٢م، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٦م، متاح من خلال الرابط:

https://www.france24.com/ar/20200921-%d8%aa%d8%b9%d9%8a%d9%8a%d9%8

٢١) ثلاثون ألف شخص نزحوا بسبب الصراع في مالي،

UPI Arabic News Service, January 15, 2013 Tuesday, Accessed On: 25 May 2020m, available

at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:57JP-MPT1-F11P-X2S6-00000-00&context=1516831.

٢٢) حنان فهمي، مستنقع مالي بين صراع المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية، بوابة الوفد الالكترونية، الثلاثاء ٢٢ يناير ٢٠١٣م، تاريخ الوصول ٢٠٢٠/٨/٢م، متاح من خلال الرابط:

Https://m.alwafd.news/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

٢٣) شمال مالي.. بؤرة للتوتر العرقي القبلي،

Al Watan (Arabic), January 28, 2015, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:5F5M-J071-JDJN-60DY-00000-00&context=1516831.

٢٤) الكويت ترحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة حيال تنفيذ اتفاق السلام في مالي،

Kuwait News Agency (KUNA) (Arabic), January 17, 2019 Thursday, Accessed On: 25 May 2020m, available

at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:5V6V-WBN1-F11P-X47G-00000-00&context=1516831.

٢٥) مالي.. المصالحة الصعبة،

Ashar Alawsat (Arabic), April 21, 2015 Tuesday, Accessed On: 25 May 2020m, available

at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:5FTK-7FP1-F11P-X511-00000-00&context=1516831.

٢٦) محمد الجزار، الحراك الثوري في مالي دراسة تحليلية لحراك ٥ يونيو ٢٠٢٠م، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨م، تقدير موقف، قراءات أفريقية، متاح من خلال شبكة الانترنت، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/١م، الرابط

https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-

٢٧) المعارضة في مالي ترفض خطة أفريقية لإنهاء الأزمة السياسية، وكالات- أبو ظبي، ٢٨/ يوليو/٢٠٢٠م، الساعة ١٦: ٤٥ بتوقيت أبو ظبي، عربية سكاي نيوز، متاح من خلال الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/world/1364709-

٢٨)نواكشوط: الشيخ محمد، هجمات إرهابية تودي بحياة ٤٣ مدنيا وسط مالي،

Asharq Alawsat (Arabic), June 9, 2020 Tuesday, Accessed On: 25 May 2020m, available at https://advance.lexis.com/api/document?Collection=news&id=urn:contentitem:603C-6PJ1-F11P-X388-00000-00&context=1516831.

المراجع الأجنبية

29) Agreement For Peace and Reconciliation in Mal Resulting from The Algiers Process, Pa-X, Peace Agreement Access Tool (Translation © University of Edinburgh), www.peaceagreements.org

30) Mali Islamists bulldoze historical monument in Timbuktu, 28/10/2012m, at available https://middle-east-online.com.

Abstract

The study dealt with the topic of the role of the African Union in building peace and security in Africa: Mali as a model, and the study consisted of three demands. The French penetration and the emergence of armed and jihadist groups, the second requirement dealt with: the role of the African Union in the crisis in Mali through its role before the African-led international operation (AFSIMA), and after it. The researcher used the historical method and the systems analysis method, and this study concluded that French colonialism is one of the main causes of the crisis in Mali, as it differentiated between the north and the south, overturned the equations of political and social situations, and transferred the center of government from the north and center to the south, and made a difference between Africans and Tuareg.